مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية
www.alkashif.org

# حكومة الأغلبية العراقية المستبدّة

إعداد: لايونيل بيهنر

حدّث في: ١١ /٥/ ٢٠٠٧

مجلس العلاقات الخارجية

COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS
A Nonpartisan Resource for Information and Analysis

ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة لتقرير منشور في موقع **مجلس العلاقات الخارجية**، والذي يتناول**الملف النفطي في العراق والقانون النفطي المقترح والخلافات بين الأكراد والسنة والشيعة حوله.** موضوع هذا الملف من الأمورالتي تهم صنّاع القرار في العراق لما له من علاقة وتأثير كبيرين على مستقبل العملية السياسية في العراق.**وهذه التقارير المركّزة عادة ما توجّه وتدعم المتصدّين والمهتمّين الأمريكان من مسؤولين ومشرّعين وإعلاميين وغيرهم بالمعلومات اللازمة.**

**فيما يلي أهم الأفكار الواردة في هذا العدد:**

لقد إرتأت الأغلبية الشيعية أن تهدّئ السنّة بإبقاء السيطرة على قطاع النفط العراقي في بغداد، وليس في المحافظات

يؤكد الأكراد بأن هذه الملاحق وضعت بدون المعلومات التي كان يجب أن تزوّد من قبلهم وتخالف الدستور ، الذي ينص على أن تقوم بغداد ، سويّة مع السلطات الإقليمية ، بتقرير إدارة الحقول غير المستعملة

إن مسودّة مشروع القانون يفترض أن يوقّع عليها وتحوّل إلى قانون بحلول ٣١ مايس وليس بعده ، لكن يشك الخبراء بأن تستطيع الحكومة العراقية أن تحقّق ذلك في الموعد المحدّد .

يقول فرانك فيراسترو ، مدير برنامج الطاقة في مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، " مالم يتم حل هذه الملاحق التي توضّح عملية توزيع العائدات ودور وزارة النفط وشركة نفط العراق النفطية ، فإن قانون الهيدروكاربون بحد ذاته سوف لن يغيّر شيئاً ".

يقول الأكراد بأن القانون يمنح سيطرة كبيرة جداً لوزارة النفط في بغداد ولشركة نفط العراق الوطنية

أخبر طارق شفيق ، أحد واضعي مسودة قانون النفط الأساسيين ، يونايتد برس إنتر ناشيونال بأن الأقاليم ليست فيها " مؤسسات ضرورية " أو " الخبرة المطلوبة " لإدارة حقولهم النفطية دون مساعدة الحكومة المركزية وسيكونون معتمدين بالكامل على الشركات الأجنبية

و يقول فيراسترو، "هناك علامة إستفهام حول ما إذا كانت شركة [ نفط العراق الوطنية ] تملك ما يلزم من الثقل دون المساعدة الأجنبية"

لقد قدّرت إحتياطيات النفط المثبتة في العراق بحوالي ١١٥ بليون برميل ، جاعلة منه ثالث أكبر دولة في العالم بعد إحتياطي العربية السعودية و كندا

و يقع القسم الأعظم من الاحتياطي المعلوم في العراق حول البصرة في الجنوب و كركوك في الشمال

**التحليل اليومي**

**مختصرات تحليلية يكتبها أعضاء هيئة مجلس العلاقات الخارجية حول مواضيع اليوم مع إدخال الروابط الألكترونية المرتبطة بالأخبار و التحليلات و المقالات و المواد المصدرية الأولية ، التي تضع الحقائق في سياقها**

# حكومة الأغلبية العراقية المستبدّة

**لم تكن الجهود من أجل تحقيق تقدم تشريعي في البرلمان العراقي ناجحة . ( صور أسوشيتيد برس /سيروان عزيز )**

**إعداد: لايونيل بيهنر**

**١١ مايس ٢٠٠٧**

يشعر السنة العراقيون بالحرمان من قبل ما يسميه العلماء السياسيين "**حكومة الأغلبية المستبدة**" . لقد إنهارت الجهود (RFE/RL)على طريق المصالحة الوطنية حول سلسلة من المطالب الدستورية التي وضعها القائد السني **طارق الهاشمي** ، حيث يمثل حزبه ذو الأقلية ، **جبهة التوافق العراقية** ، أربعة وأربعون مقعداً في البرلمان ( يشكل السنة العرب ٢٠ بالمائة من سكان العراق كحد أعلى ) وقد دعى **الهاشمي** إلى وضع حد للميليشيات الشيعية العراقية ، وإلغاء القوانين التي تمنع أعضاء حزب البعث السابقين من تولي مناصب حكومية ؛ و إلى لغة دستورية أقوى تؤكد على قدسية الدولة العراقية و منع قيام لا مركزية أخرى ؛ والى وضع قانون للهيدروكابونات ، الذي يشار إليه في هذه الخلفية الجديدة (١)، و الذي يعيد توزيع العائدات بشكل أكثر عدالة . و يبدو **الهاشمي** ، بعد لقائين له مع الرئيس العراقي و رئيس الوزراء بأنه قد تراجع ( سي أن أن ) عن تهديدات سابقة لسحب كتلته من البرلمان إذا لم تلبّ مطالبه .

علاوة على ذلك ، يصطدم القادة العراقيون بجداول سياسية في واشنطن . مرّر مجلس النواب الأمريكي قائمة توافق على تمويل الحرب لغاية منتصف الصيف فقط (CQ Today) ، بينما وضع عدد متزايد من قادة مجلس النواب شهر أيلول كموعد نهائي بالنسبة للعراق لتحقيق "**علامات واضحة**" محددة بخصوص الأمن و المصالحة الوطنية ، و هي العملية التي ذكرتها هذه الخلفية . و أخبر **لي فينشتاين** من مجلس العلاقات الخارجية **برنارد غوير تزمان** بأن الجمهوريين في مجلس النواب قد أوضحوا للرئيس **بوش** بأن دعمهم لسياسته في العراق "لايمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية ". و كان هناك أيضا إحتجاج شعبي كبير حول أخبار تفيد بأن البرلمانيين العراقيين قد خططوا لأخذ عطلة في هذا الصيف تمتد لشهرين (إنهم سوف يأخذون عطلة لمدة أسبوع واحد فقط) . و مع ذلك ، فسوف يتم الضغط بشكل كبير على السياسيين العراقيين لإنجاز مواعيد نهائية و ضعت لمراجعة الدستور و التوصل إلى إتفاقية للمشاركة في السلطة . أخبر **موفق الربيعي** ، مستشار الأمن القومي العراقي ، المراسلين في زيارة قام بها مؤخرا إلى واشنطن : " إننا بحاجة إلى أن نجعل الناس يتفهمون وجهات نظرنا " .

---

**(١) تمت ترجمة هذه الخلفية في الصفحات التالية وعنوانها: لماذا لايستطيع العراقيّون أن يتّفقوا على قانون للنفط ؟**

(NYT)" ماهي التحديات التي نواجهها، ماهي الصعوبات التي نواجهها.إننا لسنا نائمين ولم نقم بفعل شيئ . "

تشير العقبة الأخيرة حول حقوق السنة إلى العزلة السياسية المتنامية لرئيس الوزراء العراقي **نوري المالكي** . حيث إنسحب **حزب الفضيلة** من كتلته الشيعية في شهر آذار وإنسحب عدد من أعضاء كتلة رجل الدين الشيعي البارز **مقتدى الصدر** من البرلمان في شهر نيسان . ويقول بعض الخبراء بأنه إذا قام الأكراد – الذين تؤدي مطالبيهم بخصوص كركوك وبخصوص قانون للنفط وتأييدهم للأقاليم إلى إيجاد خلافات في بغداد – بسحب دعمهم ، فإن ذلك يمكن أن يشكل نهاية تحالف المالكي . يكتب الخبير في الشرق الأوسط **جوان كول** على موقعه في الانترنيت، " إذا كان هناك عدداً من النواب يتركونه ، فإنه من الصعب رؤية كيف أن المالكي يستطيع أن يكسب تصويتاً على عدم الثقة " تزداد النداءات ، داخل وخارج العراق ، لقيادة جديدة مع التكهنات المعتادة التي كانت تذكر حول : **عادل عبد المهدي** ، وهو سياسي شيعي بارز ، و**أياد علاوي** ، وهو شيعي علماني كان رئيساً مؤقتاً للوزراء في عام ٢٠٠٤ . والتقى نائب الرئيس **ديك تشيني** ، في زيارة إلى الشرق الأوسط إمتدت لأسبوع ، مع المالكي في ٩ مايس لحثّه للتوصل إلى تسوية سياسية ( وفي اليوم التالي التقى مع مسؤولين أمريكان لمناقشة التقدم العسكري في العراق ) . وبينما تحاول الأحزاب السياسية أن تقارب بين خلافاتها ، و يبقى الأمن هوالموضوع الأهم في أذهان معظم العراقيين ، وفقا لاستطلاع حديث للرأي قامت به أخبار **أي بي سي** ووفقاً لتحليل من **مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية** .

**الخلفية**

## لماذا لايستطيع العراقيّون أن يتّفقوا على قانون للنفط ؟

**المؤلف : لايو نيل بيهنر ، كاتب في هيئة التحرير**

**٩ مايس ٢٠٠٧**

مقدمة
ماذا تتضمّن مسودّة مشروع قانون النفط ؟
لماذا يكون من الصعب جداً وضع قانون للنفط ؟
ماهي النقاط الرئيسية للخلاف ؟
كم يمتلك العراق من النفط ؟
لماذا تعرقل إنتاج النفط ؟
ماهي إحتمالية تمرير قانون النفط في البرلمان الآن ؟

### مقدمة

إن عدم الاتفاق حول النفط وتقاسم العائدات يهدد بتبديد الآمال في إطلاق العملية السياسية والمصالحة الوطنية في العراق. وأثارت مسودّة قانون النفط إنتقادات من سنّة العراق ، الذين يفضّلون دوراً أقوى للحكومة المركزية ومن الأكراد الذين يفضّلون دوراً أقوى للسلطات الإقليمية . لقد إرتأت الأغلبية الشيعية أن تهدّئ السنّة بإبقاء السيطرة على قطاع النفط العراقي في بغداد، وليس في المحافظات . إن دور المستثمرين من الخارج وكذلك عملية تصنيف حقول النفط القديمة مقابل حقول النفط الجديدة ، أدّت كذلك إلى إنقسام السياسيين العراقيين . إن النفط ، بالطبع ، هو مصدر ثروة العراق الأكثر حيوية ، وتشكّل ٩٥ بالمائة من دخل الحكومة.مع ذلك إنخفض

الإنتاج كثيراً عن الأهداف التي وضعتها بغداد له ، ويعود السبب في ذلك بشكل كبير للفساد وضعف الأمن والنقص في الاستثمار .

## ماذا تتضمّن مسودّة مشروع قانون النفط ؟

إن مشروع القانون وضع في شباط ويمنح مسؤوليات التخطيط بالكامل إلى مجلس النفط والغاز و إلى **شركة نفط العراق الوطنية** ، وهي شركة تؤسس حالما يتم تمرير مشروع القانون وتدار من قبل الحكومة . ويمكن أن يكون ممثلون من السلطات الإقليمية جزءاً من المجلس ويجلسون في هيئة إدارة **شركة نفط العراق الوطنية** . ويقسّم مشروع القانون، العائدات من حقول النفط الحالية والمستقبلية على سكان الأقاليم . على أي حال ، فقد قدّم وزير النفط العراقي، **حسين الشهرستاني** ، وهو شيعي ، التخلّي عن سيطرة إدارية أكبر على حقول النفط الحالية والعقود الموجودة إلى **شركة نفط العراق الوطنية** و أربعة ملاحق إضافية للقانون في الأسابيع الأخيرة .

يؤكد الأكراد بأن هذه الملاحق وضعت بدون المعلومات التي كان يجب أن تزوّد من قبلهم وتخالف الدستور، الذي ينص على أن تقوم بغداد ، سويّة مع السلطات الإقليمية ، بتقرير إدارة الحقول غير المستعملة . وطبقاً للملاحق ، فإن ٩٣ بالمائة من إحتياطيات النفط العراقية المثبّت وجودها سوف تكون تحت نطاق سلطة شركة نفط العراق الوطنية ، تاركة ٧ بالمائة فقط منها للسلطات الإقليمية . يقول **جوناثان مورو** ، وهو مستشار قانوني لوزير الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان ، " إن عدم قناعة الأكراد تنشأ من إعتراضهم على شركة نفطية غير مسؤولة نسبياً تدار من قبل الحكومة والتي يعطى لها كل إحتياطيات العراق المثبتة تقريباً . إن مسودّة مشروع القانون يفترض أن يوقّع عليها وتحوّل إلى قانون بحلول ٣١ مايس وليس بعده ، لكن يشك الخبراء بأن تستطيع الحكومة العراقية أن تحقّق ذلك في الموعد المحدّد . يقول **فرانك فيراسترو** ، مدير برنامج الطاقة في مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، " مالم يتم حل هذه الملاحق التي توضّح عملية توزيع العائدات ودور وزارة النفط وشركة نفط العراق النفطية ، فإن قانون الهيدروكاربون بحد ذاته سوف لن يغيّر شيئاً ".

## لماذا يكون من الصعب جداً وضع قانون للنفط ؟

إن الأكراد والسنة العرب يعارضون وضع قانون لأسباب مختلفة . يقول الأكراد بأن القانون يمنح سيطرة كبيرة جداً لوزارة النفط في بغداد ولشركة نفط العراق الوطنية . ويريد الأكراد الحصول على إستقلال إقليمي أكبر لتطوير وإستلام العائدات من الحقول الموجودة والجديدة في أراضيهم ، بالإضافة إلى تلك التي تقع قرب مدينة كركوك الشمالية،والتي هي تحت السيطرة الكردية الفعلية ، وأكثر من ذلك إنهم يفضّلون الحصول على سلطة أكبر لتجاوز بغداد وتوقيع عقود مع شركات أجنبية . أما السنّة ، الذين يقطنون بصورة رئيسية في مناطق تفتقر إلى إحتياطيات نفطية كبيرة ، فإنهم يفضلون قانوناً للكاربوهيدرات يوزع العائدات بصورة أكثر عدلاً ووفقاً للحاجة . أخبر **طارق شفيق** ، أحد واضعي مسودة قانون النفط الأساسيين ، **يونايتد برس إنترناشيونال** بأن الأقاليم ليس فيها " مؤسسات ضرورية " أو " الخبرة المطلوبة " لإدارة حقولهم النفطية دون

مساعدة الحكومة المركزية وسيكونون معتمدين بالكامل على الشركات الأجنبية .

## ماهي النقاط الرئيسية للخلاف ؟

**تقاسم العائدات .** إن التوزيع الدقيق للعائدات من إنتاج النفط في العراق يبقى غير مبتوت فيه ، و طبقاً **لمورو**، لم يكن يوجد "ولا جلسة مفاوضات واحدة لتوزيع العائدات في العراق" . إن الدستور غامض تجاه هذا الموضوع ؛ تنص المادة ١١١ على إن "**النفط و الغاز هو ملك لكل أبناء الشعب العراقي**" ، بينما تنص المادة ١١٢ على توزيع العائدات "**بطريقة عادلة تتناسب مع السكان**" ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تكون المناطق التي حرمت من قبل نظام صدام لها الأولوية في ذلك .

**تصنيف حقول النفط الجديدة مقابل القديمة .** يؤكّد الأكراد بأنه ضمن الدستور العراقي فإن الإنتاج الجديد سوف يكون تحت سيطرة السلطات الإقليمية . ولكن **فيراسترو** يقول إن تعريف أل"**جديد**" يختلف من إقليم إلى إقليم و يقول ، إن الأكراد يصنفون بئراً جديدة في حقل قديم على أنه "جديد" ، و كذلك أي إكتشاف إضافي في حقول موجودة .

**دور الشركات الاجنبية .** لا يوافق العراقيون على أي حال على السماح للشركات الأجنبية بتطوير حقول النفط غير المستعملة في بلدهم . السنة قلقون بشكل خاص من أن يؤدي ذلك إلى التدخل في إستقلالية العراق و إعادة توزيع عائدات النفط بعيداً عن العراقيين و بأيدي أجنبية . لكن العديد من الخبراء يقول بأن المستثمرين من الخارج مطلوبين لإحداث التطوير في بنية النفط التحتية المدمّرة . و يقول **فيراسترو**، "هناك علامة إستفهام حول ما إذا كانت شركة [ نفط العراق الوطنية ] تملك ما يلزم من الثقل دون المساعدة الأجنبية" .

## كم يمتلك العراق من النفط ؟

لقد قدّرت إحتياطيات النفط المثبتة في العراق بحوالي ١١٥ بليون برميل ، جاعلة منه ثالث أكبر دولة في العالم بعد إحتياطي العربية السعودية و كندا . و يوجد الجزء الأعظم من إحتياطي نفط العراق المعلوم بشكل رئيسي في الشمال الذي يسيطر عليه الأكراد و في الجنوب الذي يسيطر عليه الشيعة حول مدينة البصرة . ولكن بسبب العقوبات و الإهمال أثناء حكم صدام ، ونقص الاستثمار ، يقدر **فيراسترو** إن أقل من ٢٠ بالمائة من مساحة القطر قد تم إستكشافها بالكامل . ويقول بأن الاحتياطي غير المكتشف يمكن أن يكون في أي مكان بين ٤٥بليون إلى ١١٠ بليون برميل . يكتب **آرمي مايرز جافي** ، وهو خبير طاقة في **معهد جيمس أي بيكر الثالث للسياسة العامة في جامعة رايس**،"إن الصحراء الغربية للعراق – التي يسيطر عليها السنة – من الممكن بأن تكون منتجة بشكل عالي ولكن لحد الآن لم يتم إستكشافها " . و يقع القسم الأعظم من الاحتياطي المعلوم في العراق حول البصرة في الجنوب و كركوك في الشمال .

## لماذا تعرقل إنتاج النفط ؟

في أثناء الإعداد للحرب في العراق في شهر نيسان ٢٠٠٣ تنبأت إدارة بوش بأنه في غضون خمس سنوات سيتمكن العراق من إنتاج ٦بليون برميل من النفط يومياً ، وهو أكثر مما يكفي للإنفاق على إعادة إعماره . يقول **فيراسترو** إن المهندسين الأمريكان قيّموا المضخّات و الأنابيب ، ولكن

لحين تكليف **شركتي شل و بريتيش بتروليوم** مؤخراً للقيام بذلك ، لم يتم إجراء أي تحليل تحت الأرض لتقييم الاحتياطيات والضرر الذي تسبب عن ممارسات الإدارة العراقية . إنه يخمّن بأن لايصل إنتاج النفط العراقي ، الذي هو حالياً حوالي ٢ مليون برميل يومياً ، إلى ٤ مليون برميل يومياً حتى بعد عام ٢٠١٠ .

يقول الخبراء إن النقص في الإنتاج في السنين القليلة الماضية يعود سببه على الأكثر إلى الصيانة الضئيلة , والفساد في وزارة النفط ، وقلة الأمن الذي ساعد على التخريب والتهريب.وطبقاً **لجافي** ، فإنه لم يكن هناك في الواقع أي تطوير لحقول جديدة منذ إجتياح العراق في نيسان عام ٢٠٠٣ . يقول الكثير من الخبراء بأن المشكلة تعود إلى بداية العقوبات القاسية للامم المتحدة على العراق . وحتى في أثناء برنامج النفط مقابل الغذاء ، الذي بدأ في نهاية التسعينيات ، فإن البنى التحتية للنفط في العراق قد أهملت بشكل سيّئ. إن دليل العراق في **معهد بروكينغز** يقدّر وقوع أربعمائة هجمة تمردية إستهدفت بنى النفط التحتية العراقية منذ عام ٢٠٠٣ .

هناك مشكلة أخرى وهي هروب التقنيين المدرّبين الذين تحتاجهم صناعة النفط في العراق . ويشير **جافي** إلى وجود " **فجوة واضحة في الخبرة الهندسية والتقنية** " ممتزجة مع تهديد الخبراء الرئيسيين " يقول **فيراسترو** ، إن الكثير من الفنيين ذو الخبرة الأعظم في زمن صدام إما غادروا العراق أو وصلوا إلى سن التقاعد .

## ماهي إحتمالية تمرير قانون النفط في البرلمان الآن ؟

إن ذلك يعتمد على ما إذا كانت الأطراف العراقية المختلفة ترغب في التوصّل الى تسويات سياسية صعبة . يقول **كينيث كاتزمان** ، وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط في **هيئة أبحاث الكونغرس** ، "**إني أقل ثقة الآن**". " إن الأكراد دائماً لديهم مشاكل مع القانون ولكن ما أنا قلق بشأنه حقاً هو تهديد السنة بالانسحاب من البرلمان بشكل كامل ". **يعتقد معظم الخبراء بأن الحكومة العراقية سوف لن تنجز إنذار ٣١ مايس** . ويقول **فيراسترو**، "لقد رأينا مرور مواعيد نهائية من قبل ، لذلك فأنني لا أرى شيئاً سحرياً بخصوص ٣١ مايس". يقول **مورو** أنه من الممكن تمرير مشروع قانون النفط بدون الملاحق ( التي تم التصويت عليها كمجموعة ، وليس إنفرادياً ) بحلول الصيف، لذلك هناك حاجة لجولات كثيرة من المحادثات قبل أن ينهي البرلمان موضوع قانون تقاسم الثروات و الشروط الأخرى . لقد وضع المسؤولون من الولايات المتحدة قانون النفط على أنه واحداً من النقاط الرئيسية في" **قائمة الأعمال المطلوب إنجازها**" لتقييم التقدّم السياسي في العراق .